

Distr.: General
19 January 2016
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٨	ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
٩	ثالثاً - المسائل المتعلقة بالأراضي
١٠	رابعاً - الميزانية
١١	خامساً - الاقتصاد
١١	ألف - لمحة عامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملاً بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة (www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml).



١١	السياحة	-	باء
١٢	النقل والاتصالات	-	جيم
١٢	شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة	-	دال
١٣	الزراعة ومصائد الأسماك	-	هاء
١٤	الأحوال الاجتماعية	-	سادسا
١٤	العمل	-	ألف
١٤	التعليم	-	باء
١٥	الرعاية الصحية	-	جيم
١٦	البيئة	-	سابعا
١٧	العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية	-	ثامنا
١٨	مركز الإقليم في المستقبل	-	تاسعا
١٨	موقف حكومة الإقليم	-	ألف
١٨	موقف الدولة القائمة بالإدارة	-	باء
١٨	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	-	عاشرا

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزيرة غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: جزيرة غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصاها جنوباً، وتبعد بنحو ٢٢٠٠ كيلومتر عن جنوب طوكيو و ٦٠٠٠ كيلومتر عن غرب الجنوب الغربي من هاواي، ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين تتساويان في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة جيرية مرجانية اللون، والمنطقة الجنوبية هي منطقة جبلية. ومرفأ أبراهام هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة الأرض: ٥٤٠ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٠٥٩ ٢١٤ كيلومتراً مربعاً.

عدد السكان: ١٥٩ ٣٥٨ نسمة (تعداد عام ٢٠١٠).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٤ سنة (النساء: ٨٢,١ سنة، الرجال: ٧٧,٠ سنة (تقديرات عام ٢٠١٠)).

اللغات: الإنكليزية والشامورو.

التركيبة الإثنية للسكان (تعداد ٢٠١٠): ٣٧,١ في المائة من شامورو؛ و ٢٦,٣ في المائة من أصول فلبينية؛ و ١٢,٠ في المائة من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و ٧,١ في المائة من البيض؛ و ٥,٩ في المائة آسيويون؛ و ٢,٠ في المائة من أصول إثنية أخرى، و ٩,٤ في المائة من أصول مختلطة.

العاصمة: هغانتا.

رئيس حكومة الإقليم: إيدي بازا كالفو (أعيد انتخابه حاكماً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مادلين ز. بوردالو (أعيد انتخابها في ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

الانتخابات: الانتخابات الأخيرة: كانت في عام ٢٠١٤؛ الانتخابات المقبلة: سوف تجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً. وتسهر على إدارة شؤون غوام حكومة منتخبة محلياً تتكون من فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية منفصلة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣١ ٨٠٩ دولارات (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩، تقديرات عام ٢٠١٥).

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية هي السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة.

البطالة: ٦,٩ في المائة (آذار/مارس ٢٠١٥).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: كانت الجزيرة يسكنها شعب شامورو الأصلي، المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي، عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكّل شعب شامورو حالياً أكثر من ثلث السكان بقليل، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة.

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - كانت إدارة البحرية في الولايات المتحدة تتولى إدارة غوام حتى عام ١٩٥٠، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية وجعل غوام إقليماً غير مدمج تابعاً للولايات المتحدة يتمتع بسلطة محدودة في مجال الحكم الذاتي. ومنذ ذلك الحين ووزارة الداخلية تدير الإقليم. وغوام إقليم غير مدمج، حيث لا تسري على الجزيرة كل أحكام دستور الولايات المتحدة. وغوام، بوصفها إقليماً غير مدمج، هي ملك للولايات المتحدة لكنها ليست جزءاً منها.
- ٢ - ولا يسمح دستور الولايات المتحدة لغوام بتعيين هيئة ناخبين لرئيس الولايات المتحدة ونائبه. وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص تولي هذا المنصب لولايتين متتاليتين أن يتأهل لشغل المنصب ثانية، إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة لا يكون قد تولى فيها هذا المنصب. ويتولى الحاكم مسؤولية الإشراف العام على الفرع التنفيذي ومراقبته، ويقدم تقريراً سنوياً إلى وزير داخلية الولايات المتحدة لإحاطته إلى الكونغرس. وللحاكم أن يصدر أوامر تنفيذية ولوائح تنظيمية، وأن يوصي الهيئة التشريعية باعتماد مشاريع القوانين، وأن يبلغ آراءه إلى تلك الهيئة، وأن ينقض التشريعات. وعقب انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُعيد انتخاب إيدي بازا كالفو (من الحزب الجمهوري) حاكماً لغوام.
- ٣ - وينتخب الشعب أيضاً ١٥ عضواً في مجلس الشيوخ لفترة عضوية مدتها سنتان في الهيئة التشريعية المكونة من مجلس واحد. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب القانون التأسيسي، يحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بسلطة إلغاء أي قانون تسنه الهيئة التشريعية لغوام. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فاز الديمقراطيون بتسعة مقاعد مقابل ستة مقاعد للجمهوريين.
- ٤ - ومنذ عام ١٩٧٢، انتخبت غوام مندوباً واحداً لمجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب، الذي تستمر فترة عضويته لسنتين، أن يصوّت في لجان المجلس، ويحق له منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أن يصوّت على التعديلات المقترحة خلال المناقشة، ولكن ليس له الحق في التصويت على الموافقة النهائية على مشاريع القوانين. وفي الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أُعيد انتخاب مادلين ز. بوردالو، من الحزب الديمقراطي، لولاية سابعة مندوبةً لغوام في كونغرس الولايات المتحدة. وهي عضو في لجنيتين في مجلس النواب (القوات المسلحة والموارد الطبيعية).

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من هيئة محلية وأخرى اتحادية. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحدة.

٦ - وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة ويقر مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه. وفي عام ١٩٩٨، اعتمد الكونغرس تعديلاً للقانون التأسيسي لغوام يميز للهيئة التشريعية في غوام أن تنتخب مدعياً عاماً للإقليم لفترة أربع سنوات. والمدعي العام هو المسؤول القانوني الأول في حكومة غوام، وقد خولت له سلطة الادعاء العام.

٧ - وقد شهدت غوام، بصفة دورية، تحركات من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام ١٩٩٧، نص قانون غوام العام ٢٣-١٤٧ على إنشاء اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب شامورو لحقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب شامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتنسيق مع عملية لتسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها اللجنة الانتخابية لغوام، بالإشراف على سير عملية التصويت على خيارات مركز شعب شامورو (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر)، وفقاً للمعايير الدولية.

٨ - وفي عام ٢٠٠٠، حولت الهيئة التشريعية في غوام للجنة الانتخابية لغوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة إنهاء الاستعمار، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين اكتساب وضع الولاية التابعة للولايات المتحدة، أو الاستقلال، أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر ألا يكون الاستفتاء ملزماً، وإنما يحدد في الوقت نفسه مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقرراً إجراؤه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم. ويسري الاقتراع العام المتعلق بالانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن الدولة القائمة بالإدارة ذكرت أن اللجنة الانتخابية لغوام أعطت وصفاً أضيق نطاقاً للناخبين الذين

يحق لهم التصويت في الاستفتاء يشمل فقط الأشخاص الذين يمكنهم إثبات أن أصولهم تعود إلى المقيمين الذين كانوا يعيشون في الجزيرة عند سنّ القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠، والذي يُطعن حالياً في مدى دستوريته في محكمة الولايات المتحدة المحلية لمنطقة غوام. وقد أعلنت اللجنة الانتخابية لغوام أن عدد الناخبين المسجلين في غوام قد بلغ ٤٥٠١٠ ناخبين حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأن عدد الناخبين المسجلين من السكان الأصليين بلغ ٩٠٨٩ ناخباً حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١١، دعا السيد كالفو اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة خلال عقد من الزمن تقريباً.

٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وقّع رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما مشروع القانون رقم H.R.3940 ليصبح قانوناً. وقد وضّح هذا القانون سلطة وزير الداخلية وواجهه في توفير التمويل من الحكومة الاتحادية لتثقيف شعب غوام بشأن المركز السياسي لغوام من أجل مساعدته على الاطلاع على الخيارات السياسية المتاحة له دستورياً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت حكومة غوام إلى وزارة الداخلية طلب منحة لتمويل برنامج حملة تثقيفية موجهة للمجتمع المحلي بشأن تقرير المصير لغرض إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في عام ٢٠١٨.

١٠ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار، التي عقدت في ماناغوا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، أفادت ممثلة حكومة غوام بأن ميزانية كبيرة قد رُصدت للتثقيف بشأن مسألة إنهاء الاستعمار وعدة مقترحات، بما في ذلك برامج عامة تُبث عبر محطات تلفزيونية. وقد اعترفت اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار في غوام بتقديم مقترح منحة إلى وزارة الداخلية وطلبت من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إمدادها بأي مساعدة ممكنة في هذا الصدد. وأشارت الممثلة أيضاً إلى الإعلان الذي يفيد بأن الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف بالولايات المتحدة قد أصدرت فتوى في أيار/مايو ٢٠١٥ تبيح إقامة الدعوى من جديد للطعن في القيود المفروضة على التصويت في الاستفتاء المتعلق بالمركز السياسي لغوام.

١١ - وخلال دورة عام ٢٠١٥ للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، قالت ممثلة حكومة الإقليم إن لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار تواصل بذل جهودها الرامية إلى تنظيم استفتاء بشأن المركز السياسي لغوام. وذكرت أن الحكومة المحلية قدمت الأموال التي ستُستعمل في صياغة مواد لحملة تثقيفية قبل إجراء الاستفتاء. وطلبت اللجنة أيضاً من وزارة الداخلية بالولايات المتحدة إمدادها بتمويل إضافي مطلوب سواء للحملة التثقيفية أو للاستفتاء. ووفقاً لما ذكرته ممثلة حكومة الإقليم، فإن

بالتوازي مع الجهود التي تبذلها الحكومة على الصعيد المحلي لتحديد المركز السياسي لغوام، يساور الناس قلق من مساعي الولايات المتحدة إلى إعادة تركيز قواتها العسكرية في المحيط الهادئ وما يخلّفه ذلك من آثار على الاقتصاد والجهود المبذولة لإنهاء الاستعمار في الإقليم.

١٢ - وأثناء تكلم رئيسة المجلس التشريعي الثالث والثلاثين لغوام في بيانها أمام اللجنة الرابعة خلال دورتها لعام ٢٠١٥، قالت إن أشد خطر يهدد الممارسة المشروعة لإنهاء الاستعمار في غوام هو تلامي السلطة القائمة بالإدارة في عسكريّة الجزيرة، وهي موجة جديدة يواجهها شعبها حالياً. وأشارت إلى أن جيش الولايات المتحدة أعلن في صحيفة قرار رسمي صدر في آب/أغسطس ٢٠١٥، خطة مفصلة لتعزيز وجودها العسكري في الجزيرة تجيز إنشاء قواعد عسكرية ونقل ٥ ٠٠٠ جندي من مشاة البحرية التابعين للولايات المتحدة إلى غوام، وإجراءات أخرى. وأشارت رئيسة المجلس إلى عدد من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمنشآت العسكرية الموجودة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فقالت إن على الجمعية أن تتخذ قراراً خاصاً بغوام ينص على كون الأنشطة و/أو المنشآت العسكرية للولايات المتحدة المتزايدة في غوام تشكل عائقاً غير مشروع لتقرير المصير. وأشارت رئيسة المجلس أيضاً إلى أن الدعوى القضائية التي لا تزال معروضة على المحكمة المحلية الاتحادية لغوام وتطعن في قانون غوام الذي يحصر الناخبين في أي استفتاء مقبل على تقرير المصير في الأفراد المشمولين بالتعريف القانوني للسكان الأصليين لغوام تمثّل تطوراً خطيراً في المجال القانوني. وفي هذا الصدد، دعت إلى اتخاذ قرار خاص بغوام يبت في المسألة، إضافةً إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوضيح ماهية الناخبين المناسبين لأي استفتاء لتقرير المصير. ودعت رئيسة المجلس أيضاً إلى اتخاذ قرار خاص بغوام يذكّر الدولة القائمة بالإدارة بحق الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي في أن يُستشار في المسائل التي تؤثر على قدرته على تحقيق تنميته الاجتماعية والثقافية بنفسه، ويعيد تأكيد حق شعبه في تمتعه بالسيادة الدائمة على موارده الطبيعية.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١٣ - على نحو ما ورد في تقارير سابقة، قررت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ أن تعيد تنظيم قدرات مشاة بحريتها في منطقة المحيط الهادئ، بحلول عام ٢٠١٤، وذلك بنقل الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة من جزيرة أوكيناوا باليابان إلى غوام. غير أن الخطة التي دعت إلى نقل ٩ ٠٠٠ من مشاة البحرية وأفراد أسرهم خضعت للتعديل في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، عندما ورد على وجد التحديد في بيان مشترك بين الولايات المتحدة واليابان أن نحو ٥ ٠٠٠ جندي من مشاة البحرية سينتقلون إلى غوام عندما تكون المنشآت الملائمة

جاهزة لاستقبالهم. وستكلف عملية النقل ما مجموعه ٦,٨ بلايين دولار، تساهم اليابان فيها بمبلغ ٣,١ بلايين دولار (انظر A/AC.109/2014/14).

١٤ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة التقرير السنوي لفريق المفتشين العامين المعني بالتنسيق بين الوكالات في ما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في غوام. وقد عرض التقرير آخر المستجدات عن التقدم المحرز والجهود المبذولة من أجل إعادة تنظيم القوات، وهو يشمل الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٥ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام. وتتعلق صحيفة القرار تحديداً بنقل مشاة البحرية ومعاليمهم، وتشمل القرار الذي يقضي بتشديد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة تجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من هياكل أساسية في غوام، من أجل دعم عملية نقل عدد منخفض إلى حد كبير من أفراد قوات البحرية ومعاليمهم.

ثالثاً - المسائل المتعلقة بالأراضي

١٦ - تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيتهما على مسألتين رئيسيتين هما: إعادة الأراضي غير المستعملة أو المستعملة استعمالاً ناقصاً، التي توجد بحوزة وزارة الدفاع بالولايات المتحدة، وإعادة تلك الأراضي إلى مالكيها الأصليين من شعب شامورو. غير أنه بالنظر إلى التعزيزات العسكرية المتوخاة، فإن وزارة الدفاع ما فتئت تبدي رغبتها في حيازة ما لا يقل عن ٢ ٢٠٠ فدان إضافي من الأراضي غير الاتحادية. فمن أصل ١٤٧ ٠٠٠ فدان من الأراضي المتاحة في غوام، تحوز الوزارة حالياً ٤٠ ٠٠٠ فدان، أي ما نسبته ٢٧,٢١ في المائة من كتلة البر من الجزيرة. ويحق للمالكي الأراضي من الخواص في الإقليم رفض بيع أي قطعة من أراضيهم لأغراض عسكرية. أما في ما يتعلق بالأراضي العامة، فإن هذه الطلبات يتعين أن يوافق عليها المجلس التشريعي في غوام.

١٧ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، وقّعت حكومة غوام الاتفاق البرنامجي من أجل المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية في الجزيرة أثناء عملية تعزيز القوات العسكرية تحضيراً لنقل أفراد مشاة البحرية ومعاليمهم وموظفي الدعم في أوائل عام ٢٠١٦ على أقرب تقدير.

١٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، نشرت إدارة القوات البحرية بالولايات المتحدة الوثيقة المعنونة "استعراض وتحليل نطاقات التدريب في غوام" عرضت فيها معلومات عن إعداد بدائل والآثار الوخيمة على الممتلكات ذات القيمة التاريخية المحتمل أن يخلفها كل بديل تتوصل الإدارة من تحليله إلى أنه موقع محتمل في غوام ليكون نطاق تدريب للقوات البحرية على إطلاق الذخيرة الحية.

رابعاً - الميزانية

١٩ - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام والمنح الاتحادية التي تخصص عموماً لقطاعات معيّنة عن طريق وزارة الداخلية على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة تصنيفات هي: الصندوق العام، والصناديق الخاصة، والإعانات الاتحادية، وصناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع الضريبة على الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون ميزانية؛ غير أن الهيئة التشريعية يمكنها إما إبطال النقص الصادر عن الحاكم بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

٢٠ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تحوّل قانون الميزانية للسنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى قانون دون توقيع الحاكم، بما أن القانون التأسيسي لغوام يمنح الحاكم مهلة قدرها ١٠ أيام لأن يسنّ ما يقرّه المجلس التشريعي من إجراءات أو ينقضها أو يسمح بتحوّلها إلى قوانين. ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات الإجمالية للصندوق العام ٨٢٤,٩ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد بمقدار ٤٠,٤ مليون دولار تقريباً على إيرادات الصندوق العام التي حُددت في قانون الاعتمادات للسنة المالية ٢٠١٥ في مبلغ ٧٨٤,٥ مليون دولار. وبلغ إجمالي إيرادات الصندوق العام التي كانت متاحة للاعتمادات ٦٦٥ مليون دولار. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات الصندوق الخاص ٢٠٠,٧ مليون دولار وأن يبلغ المقدار المناظر من الميزانية الاتحادية ٤٣,٥ مليون دولار.

خامسا - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

٢١ - ما زال اقتصاد غوام يستند إلى دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. وما فتئ الإقليم يسعى جاهداً إلى تهيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والإسمنت واللدائن. وتشكل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات الإقليم، وتشمل المنتجات النفطية، وخردة الحديد والفولاذ، والسيارات، والتبغ والسيغار. والشركاء التجاريون الرئيسيون للإقليم هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والصين.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نشر مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام ٢٠١٤، إضافةً إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب الصناعة لعام ٢٠١٣ ونتائج التنقيح الشامل الأول للحسابات الاقتصادية الإقليمية. وتشير تلك التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد زاد بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠١٤، بما في ذلك الاستثمار الثابت الخاص ومشاريع التشييد الحكومية وإنفاق المستهلكين. وسجلت صادرات الخدمات زيادة نسبتها ٨,٤ في المائة، تعكس نمواً قوياً في عدد الزوار الوافدين من جمهورية كوريا وفي متوسط الإنفاق.

باء - السياحة

٢٣ - وفقاً للتوقعات الاقتصادية لغوام للسنة المالية ٢٠١٦ الصادرة عن مكتب الشؤون المالية والميزانية، سجّل عدد الزوار الوافدين من اليابان، التي تمثل السوق الأكبر، تراجعاً في الآونة الأخيرة، فيما يسهم النمو المستمر من جميع الأسواق الرئيسية الأخرى، بما في ذلك جمهورية كوريا والفلبين والصين، في زيادة أعداد الزوار الوافدين. ووفقاً لما ورد في بيان صحفي مشترك صدر عن مكتب الحاكم ومكتب شؤون الزوار لغوام في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، استقبلت غوام ٧٣٦ ١٢١ زائراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أي بزيادة نسبتها ٧,١٤ في المائة على السنة السابقة.

٢٤ - وتبيّن خطة السياحة لعام ٢٠٢٠، التي وضعها مكتب شؤون الزوار لغوام، بالتعاون مع القادة الحكوميين وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص وأفراد المجتمع المحلي، خريطة طريق لتوجيه مساعي الإقليم نحو بلورة رؤية مشتركة لقطاع السياحة الوافدة في غوام.

جيم - النقل والاتصالات

٢٥ - يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من ١ ٠٠٠ ميل بقليل. ومنها ٤٢٠ ميلاً مصنفة على أنها طرق "غير عامة". ومن أصل ٥٥٠ ميلاً من الطرق العامة، يوجد نحو ١٤٤ ميلاً من الطرق البعض منها مصنّف على أنه طرق رئيسية وبعضها الآخر طرق ثانوية. ولصيانة شبكة الطرق الرئيسية في الإقليم، تحصل الحكومة على تمويل من وزارة النقل والإدارة الاتحادية للطرق البرية السريعة التابعتين للولايات المتحدة.

٢٦ - وتتولى هيئة الموانئ، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجارية في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابر إلى ميكرونيزيا.

٢٧ - وأصبحت خطة ٢٠٣٠ لتطوير شبكة النقل في غوام، التي اعتمدها الهيئة التشريعية عنصراً رسمياً في خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل الخطة، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق البرية والنقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضاً مسائل أخرى مثل التعزيزات العسكرية المقترحة.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٢، وضعت وزارة الأشغال العامة التابعة لحكومة غوام خطة لتحسين النقل في غوام للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. وتتضمن الخطة قائمة بمشاريع قصيرة الأجل تعالج أحوال السلامة والأرصفة والجسور وعمليات المرور، بالتشاور مع الإدارة الاتحادية للطرق البرية السريعة وبآراء مقدمة من عموم الجمهور. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أقرت الإدارة إدخال تعديل على الخطة لتعكس أوجه التغيير التي طرأت على مستويات التمويل وإعادة برمجة المشاريع.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٢٩ - أشار مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة، في تقريره لعام ٢٠١٣ المعنون "زيادة التحليل ضرورية لتحديد احتياجات وتكاليف الهياكل الأساسية العامة في غوام بالنسبة لخطة إعادة التنظيم الصادرة عن وزارة الدفاع"، إلى أن شبكة المياه ومرافق معالجة المياه المستعملة في غوام تعاني من عدد من أوجه القصور من جراء الكوارث الطبيعية ورياءة الصيانة وأعمال التخريب. وعلى الرغم من أن هيئة غوام لمخطات المياه قد استثمرت أكثر من ١٥٨ مليون دولار في تحسينات شبكات المياه والمياه المستعملة خلال السنوات العشر الماضية، فإنها لا تزال تعمل بموجب أمر صادر عن المحكمة المحلية لمنطقة غوام يقضي بإدخال

تحسينات مختلفة في المعالجة والهياكل الأساسية بسبب مسائل تتعلق بالامتثال لقانون مياه الشرب المأمونة وقانون المياه النظيفة. وتعتبر شبكة المياه الصالحة للشرب في غوام غير ممثلة لقانون مياه الشرب المأمونة. ويشير المفتش العام التابع لوزارة الدفاع إلى أن مرافق المياه المستعملة في غوام لا تستوفي المعايير الأساسية للمعالجة وتفتقر إلى القدرة الكافية بسبب سوء حالة الأصول الموجودة. وأشار مكتب مساءلة الحكومة إلى أن الهيئة، من حيث توفير الدعم للوجود العسكري الحالي في غوام، تقوم بتوفير خدمات المياه المستعملة لقاعدة أندرسن للقوات الجوية (بما في ذلك الميدان الشمالي الغربي)، والمحطة البحرية للحواسيب والاتصالات في غوام ومنطقة فينغايا الجنوبية لسكن جنود البحرية. ووفقاً لما أفاد به ممثلو الهيئة التشريعية في غوام ورئيس اللجنة الموحدة المعنية بالمرافق العامة، فإن هيئة المياه تعمل قدر طاقتها تقريباً ولن تتمكن من تلبية أي زيادة في الطلب تتعلق بإعادة تنظيم القوات دون إجراء تحسينات هامة في الهياكل الأساسية.

٣٠ - وأفاد مكتب مساءلة الحكومة أيضاً بأن هيئة الطاقة في غوام توفر جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعامة الناس ووزارة الدفاع. وتعتبر هذه الأخيرة أكبر زبون للهيئة، حيث ساهمت بنسبة ٢٢ في المائة من إيراداتها في عام ٢٠١٢. وتعرضت شبكة الطاقة الكهربائية في غوام إلى مشاكل تتعلق بالموثوقية، أسفرت عن تكرار انقطاع التيار الكهربائي، واعتمادها على مولدات كهربائية متقدمة اقترنت من نهاية عمرها المتوقع. وتذكر هذه الحالة بتقرير المفتش العام لوزارة الداخلية لعام ٢٠١٢، الذي خلص إلى نتيجة مفادها أن غوام عرضة لتكرار انقطاع التيار الكهربائي وأشار إلى أن نحو ربع وحدات توليد الكهرباء لدى الهيئة قد تم تركيبها قبل عام ١٩٧٦. وأفاد الاستنتاج الذي تم التوصل إليه بأنه إذا كان على الهيئة أن تستبدل بمحمل البنى التحتية المتقدمة بشكل متزامن، فإن ذلك سيتطلب استثمارات مالية كبيرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اكتمل تشييد أول مرفق للطاقة الشمسية في غوام وأدمج في شبكة الطاقة الحالية حيث يمد حوالي ١٠ في المائة من الشبكة بالطاقة المتجددة.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٣١ - يعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبياً. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتعنى مختلف شعب وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة، والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. وعلى نحو ما ورد في تقرير استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام، يضطلع مجلس مفوضي الشؤون الزراعية بعمليات استعراض لمسائل التقسيم

إلى مناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية، وما يتصل بذلك من المسائل، ويقدم توصيات بشأنها.

٣٢ - وفي عام ٢٠٠٩، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ بأن تقوم وزارة الدفاع والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة ببحث ومعالجة تأثير التعزيز الجاري للقوات العسكرية على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار المترتبة على ذلك والتعويض عنها لمساعدة المتضررين منها، بما في ذلك من هم في غوام. وفي إطار العملية التكميلية لبيان الأثر البيئي للتعزيزات العسكرية، أجرت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة مشاورات مع دائرة الأسماك والأحياء البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة لتحليل الآثار المحتملة للإجراءات المقترحة على الموائل الأساسية والحיוية.

سادسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٣٣ - وفقا لآخر الأرقام الصادرة عن مكتب غوام لإحصاءات العمل في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ معدل البطالة في غوام في آذار/مارس ٢٠١٥ ما نسبته ٦,٩ في المائة، أي بانخفاض قدره ٠,٨ نقطة مئوية عما كان عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٠,٥ نقطة مئوية عما كان عليه في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، بلغ مجموع العاطلين عن العمل ٤ ٨٤٠ عاطلا، وهو عدد يبيّن انخفاضا قدره ٥١٠ أشخاص عما كان عليه في آذار/مارس ٢٠١٤.

باء - التعليم

٣٤ - يوجد في غوام نظام تعليم عام وخاص واسع النطاق. ويضم نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن نحو ٣٠.٠٠٠ طالب في ٤١ مدرسة. ويوجد في غوام نحو ٢٥ مدرسة خاصة، منها كليتان للأعمال التجارية و ٥ مدارس ثانوية وعدد من المدارس الابتدائية، يتبع معظمها لكنائس طائفتي الروم الكاثوليك والبروتستانت. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلات اتحادية بملايين الدولارات لدعم برامج كالتعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم.

جيم - الرعاية الصحية

٣٥ - مستشفى غوام التذكاري هو المرفق الطبي المدني الوحيد لاستقبال المرضى الداخليين الذي يقدم الخدمات العامة في الإقليم. ويتسع المستشفى لما عدده ١٧٢ سريراً لعلاج الأمراض الحادة و ٣٠ سريراً للرعاية الطويلة الأمد. ويخدم مستشفى البحرية الأمريكية القطاع العسكري في المقام الأول (انظر الفقرة ٣٧). وتوجد بالإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية/عامة يقع أحدها في المنطقة الشمالية ويقع الثاني في المنطقة الجنوبية والثالث في وسط غوام. ويبلغ عدد الأطباء في غوام نحو ٢٧١ طبيباً وتوجد فيها ٩٢ عيادة طبية. وخلال الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أقرت نسبة ٥٦,٤٨ في المائة من الناخبين اقتراحاً للسماح باستخدام القنب الهندي للأغراض الطبية. وأوعزت إلى وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في غوام بأن تنظّم استخدام القنب في علاج الحالات الطبية أو الأمراض المحددة في الاقتراح أو التي تسمّيها الوزارة في وقت لاحق. وأوعزت الوزارة أيضاً بوضع قواعد يتسنى العمل بها في غضون تسعة أشهر. كما ألغى الاقتراح العقوبات الجنائية المتعلقة بالحشيش عند استخدامه على أيدي المرضى المؤهلين لذلك وفقاً للتشريعات الصادرة في هذا الصدد.

٣٦ - وأشار مكتب مساءلة الحكومة، في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه)، إلى أن النظام الصحي لغوام أصغر مما ينبغي. وقد اعترف مسؤولون من هيئة مستشفى غوام التذكاري الذين ساهموا في البيان التكميلي عن الأثر البيئي بأن غوام تحتاج من أجل استيفاء المعايير الوطنية للمستشفيات إلى نحو ٥٠٠ سرير لعلاج الأمراض الحادة لتلبية كامل الاحتياجات في الجزيرة؛ وبالإضافة إلى هذه الصعوبات المتصلة بالبنى التحتية، أشار المسؤولون إلى عدد من المشاكل المتصلة بملاك الموظفين، بما في ذلك صعوبات توظيف وتدريب عدد كاف من موظفي الرعاية الصحية. وقامت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة بتصنيف غوام بأنها منطقة لا تتوفر فيها خدمات صحية كافية، مما يعني أنها تعاني من نقص شديد في مقدمي الرعاية الأولية، ومن ارتفاع معدل وفيات الرضع، وارتفاع معدل الفقر و/أو عدد السكان المسنين. وتصنف غوام أيضاً بأنها منطقة تفتقر إلى الأخصائيين الصحيين، مما يعني أنها تعاني من نقص في الرعاية الطبية الأولية ونقص في مقدمي الخدمات في مجال الرعاية الطبية أو طب الأسنان أو الصحة العقلية. وبالرغم من أن الأفراد العسكريين ومعاليهم لا يستخدمون المرافق الطبية المحلية بوجه عام، فإن حكومة غوام تتوقع أن يكون بإمكان جميع الموظفين المدنيين بوزارة الدفاع وجميع المهاجرين وعمال البناء المرتبطين بعملية إعادة تنظيم القوات استخدام تلك المرافق.

٣٧ - وتشير استراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون القطري في غوام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى أن انتشار الأمراض غير المعدية في غوام لا يزال في ازدياد. وفي إطار تعزيز القوات العسكرية، شُيّد مستشفى عسكري جديد ليحل محل المستشفى السابق الذي أنشئ في عام ١٩٥٤. وافتُتح المستشفى رسمياً في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وهو يضم ٤٢ سريراً وأربع غرف للعمليات الجراحية وغرفتين لقسم الولادة القيصرية وقدرات تشخيصية ومساعدة متطورة، بما فيها معدات التصوير بالرنين المغناطيسي والتصوير الشعاعي الطبقي بالحاسوب.

٣٨ - ووضعت إدارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية في غوام خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات ينصب فيها الاهتمام على الأولويات الثلاث، ستساعد على توجيه الإدارة فيما يتعلق بتعزيز بنيتها التحتية وزيادة قدرتها على إنجاز مهمتها. والأولويات الثلاث للخطة هي تنمية القوة العاملة، وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات والدعم، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمليات التنظيمية.

سابعاً - البيئة

٣٩ - تتألف وكالة حماية البيئة في غوام من الشعب الخمس التالية: شعبة الخدمات الإدارية، وشعبة خدمات الرصد والتحليل البيئيين، وشعبة التخطيط والاستعراض البيئيين، وشعبة البرامج الجوية والبرية، وشعبة برامج المياه. وما زالت غوام تواجه مشاكل بيئية تتصل باحتلال الولايات المتحدة لها أثناء الحرب العالمية الثانية والتجربة النووية التي أجرتها الدولة القائمة بالإدارة في جزر مارشال في الخمسينات من القرن العشرين. ويمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة. وحتى الآن، لا يوجد أي تقرير رسمي عن استمرار ارتفاع مستوى تسرب الإشعاع من محطة فوكوشيما داييتشي النووية لتوليد الطاقة إلى المحيط الهادئ.

٤٠ - وكما ورد في التقرير الذي أُعد بشأن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام، تنفذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري لوائح وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة على غوام، غير أن قوانين غوام نفسها تعتبر في بعض الحالات أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبياً وذات كثافة سكانية عالية؛ وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل اختباراً رئيسياً في ما يتعلق بالأثر البيئي للنشاط البشري على الأراضي عموماً. وقد تبين أن نوعية مياه البحر ممتازة بوجه عام بجميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في

جنوب غوام لأن الترسبات قد تؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

٤١ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر الجزيرة. وتتفاقم المشاكل مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وقد أشار مكتب مساءلة الحكومة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه) إلى أن مدافن النفايات الحالية في غوام تعتبر ممتثلة للمعايير البيئية، وأن لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة وقدرة كافية على التوسع لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم. بيد أن المعلومات الواردة من حكومة غوام تشير إلى أن مدافن النفايات الجديدة لا يمكن استخدامها للتخلص من بعض أنواع النفايات، بما فيها نفايات البناء والهدم. ونتيجة لذلك، فإن تلبية احتياجات التخلص من النفايات العضوية والنفايات الصلبة المتصلة بعملية إعادة التنظيم ستحتاج إلى قيام الحكومة بمواصلة وضع النظم اللازمة لتناول النفايات التي لا يمكن التخلص منها في المدافن وبناء مناطق مفتوحة جديدة للتخلص من النفايات الصلبة.

٤٢ - وينشأ نحو ٣٣ في المائة من الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرةً. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى مد الطرق الرئيسية فوق المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة الذي أسفرت ترسباته عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الأطر الشعابية.

٤٣ - وقبل أن يتسنى انتقال مشاة البحرية إلى غوام (انظر الفقرة ١٣ أعلاه)، يتعين على وزارة الدفاع، عملاً بقانون السياسة البيئية الوطنية لعام ١٩٦٩، أن تقوم بدراسة الآثار البيئية لإجراءاتها المقترحة. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة صحيفة قرارها في هذا الصدد، وهو ما يشكل الخطوة النهائية في العملية التكميلية لبيان الأثر البيئي، وبيّنت فيها القرارات المتخذة لتنفيذ إجراءات عملية إعادة التنظيم المقترحة وما يرتبط بها من تدابير تخفيف محددة.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات والجهات الشريكة الدولية

٤٤ - لا تزال غوام عضواً منتسباً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر

المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضا في لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ وفي برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد أسماك المناطق الساحلية. وتتمتع غوام بمركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام ٢٠١١، مُنحت غوام مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٥ - يرد النظر في التطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن وضع غوام في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٦ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، عرض مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية فيها بوضوح موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية في ما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية إنما هو شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية رغم ذلك تقوم وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة، بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة، وذلك لإثبات تعاون الولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالإدارة، ولتصحيح أي أخطاء في المعلومات قد تكون اللجنة الخاصة حصلت عليها من مصادر أخرى.

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٧ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١٠٢/٧٠ ألف وباء، استناداً إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/70/23) وإلى

نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق. ويتعلق الجزء السادس من القرار ١٠٢/٧٠ بآء بغوام. وورد في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

(أ) ترحب بانعقاد لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق وبأعمالها الجارية في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهود التي تبذلها لتثقيف الجمهور؛

(ب) تؤكد أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٢) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(ج) تهيب مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وتؤكد ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(د) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(هـ) تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بطرق منها تمويل حملات تثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، وترحب بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية؛

(و) تطلب كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، وتلاحظ، في الوقت ذاته، الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام.